موجودات المصارف 194,9 مليار دولار

ارتفاع الدّيْن العام في البحرين إلى 3,9 مليارات دينار في نوفمبر

■ المنامة - عباس سلمان

□ أوضحت أرقام رسمية صدرت عن مصرف البحرين المركزي، الذي يشرف على المصارف والمؤسسات المالية العاملة في المملكة، أن الدّيْن العام زاد قليلاً في نهاية العام 2012 ليبلغ 3,9 مليارات دينار، بالمقارنة مع 3,1 مليارات دينار في المدة نفسها من العام 2011.

وبيّنت الأرقام أن الدّيْن العام وصل إلى 3,8 مليارات دينار في نهاية الفصل الثالث من العام 2012، وتراجع إلى 3,7 مليارات دينار في أكتوبر/ تشرين الأول قبل أن يرتفع إلى 3,868 مليارات دينار في نوفمبر/ تشرين الثاني.

ويقوم المصرف المركزي، بالنيابة عن الحكومة البحرينية، بإصدار سندات تنمية تقليدية وأدوات إسلامية بهدف سد العجز في موازنة الدولة؛ إذ بلغت الأدوات الإسلامية 1,3 مليار دينار في نهاية شهر نوفمبر العام 2012، من دون تغيير عن المدة نفسها العام 2011، من بينها 1,2 مليار دينار صكوك تأجير و54 مليون دينار لصكوك السلم.

أما الأدوات التقليدية فقد قفزت إلى 2,6 مليار دينار في نوفمبر العام 2012 من 1,8 مليار دينار في نوفمبر 2011، وفقاً للقوائم التي نشرت على موقع المصرف المركزي، من ضمنها 1,7 مليار دينار لسندات تنمية حكومية، و 930 مليون دينار لأذون خزينة.

من ناحية أخرى، أظهرت أرقام المصرف المركزي أن موجودات المصارف والمؤسسات المالية الرئيسية في البحرين بلغت 194,9 مليار دولار في نهاية نوفمبر العام 2012، من 188,4 في أكتوبر، و201 مليار دولار في سبتمبر/ أيلول من العام نفسه، بعد أن بلغت الموجودات 200,4 مليار دولار في نوفمبر العام 2011.

ولم يحدث تغيير يذكر في موجودات قطاع التجزئة في شهر نوفمبر 2012؛ إذ بلغ مجموعها 26,6 مليار دينار، وهو تقريباً الرقم نفسه في نهاية شهر أكتوبر الذي بلغ 26,1 مليار دينار، بعد أن وصل 27 مليار دينار في سبتمبر. لكن الرقم مرتفع قليلاً عن 25,4 مليار دينار سجّلت في شهر نوفمبر العام 2011.

وبالنسبة إلى مصارف الجملة، ذكرت النشرة أن الموجودات صعدت قليلاً في نوفمبر العام 2012 إلى 116,3 مليار دولار عن شهر أكتوبر؛ إذ بلغ مجموعها 111,4 مليار دولار؛ ولكنها تراجعت عن 121,2 مليار دولار حققتها هذه المصارف في نهاية الفصل الثالث من العام 2012، وهو الرقم نفسه تقريباً الذي سُجّل في نوفمبر العام 2011 والذي بلغ 121,9 مليار دولار.

أما موجودات المصارف الإسلامية فقد ثبتت تقريباً عند مستواها؛ إذ بلغت 25,3 مليار دولار في نوفمبر العام 2012، بالمقارنة مع 25,7 مليار دولار في سبتمبر من العام 2012، بعد أن كان مجموعها 24,5 مليار دولار في نوفمبر العام 2011.

ويعمل في البحرين، وهي مركز مصرفي ومالي رئيسي، نحو 26 مصرفاً ومؤسسة إسلامية، في أكبر تجمع لهذه المصارف في المنطقة، جنباً إلى جنب مع نحو 24 مصرفاً تجارياً، والعديد من مصارف الجملة.

وتعدّ البحرين مركزاً مهماً للعمل المصرفي. وقال مصرفيون يعملون في المملكة، إن ذلك يرجع إلى البنية التحتية التي تم تأسيسها، ووجود وكالات عالمية تساند العمل المصرفي والمالي، بالإضافة إلى تشريعات مصرف البحرين المركزي التي تواكب التطورات العالمية، ووفرة المصرفيين المؤهلين.

«قمة الرياض» تقر اتفاقية
استثمار رؤوس الأموال العربية وإقامة المنطقة الحرة

■ الرياض - أ ف ب

□ أقر قادة الدول العربية أو من يمثلهم خلال قمة الرياض الاقتصادية أمس الثلثاء (22 يناير/ كانون الثاني 2013) اتفاقية استثمار رؤوس الأموال في الدول العربية بصيغتها المعدلة مؤكدين ضرورة إكمال متطلبات إقامة المنطقة الحرة الكبرى للتجارة العربية.

وقرأ الامين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي «إعلان الرياض» في الجلسة الختامية قائلاً «اعتمدنا الاتفاقية المعدلة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية» داعياً القطاع الخاص إلى أخذ المبادرة» في هذا المجال.

وطالب الدول العربية «بتهيئة المناخ الاستثماري عبر تعديل القوانين والنظم والتشريعات».

وقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على التعديلات التي تم إدخالها على الاتفاقية في اجتماعه الأخير الشهر الماضي في القاهرة.

وأبرز البنود بحسب مسودة اطلعت عليها (فرانس برس) «تمتع المستثمر العربي بحرية تحويل رأس المال وعوائده إلى أي دولة طرف من دون تأخير، وإعادة تحويله إلى أي دولة من دون تأخير بعد الوفاء بالالتزامات القانونية التي ترتبت» عليه.

وينص كذلك على «السماح للمستثمر التصرف في استثماره بما لا يتعارض مع القوانين (...) وعدم خضوع رأس المال لأي تدابير خاصة أو عامة دائمة أو مؤقتة مهما كانت صيغتها القانونية، لكن يجوز نزع الملكية لتحقيق نفع عام بمقتضى ما تملكه الدولة المضيفة مقابل، «الحصول على تعويض عادل عما يصيبه من ضرر».

ويشدد على أنه «بما لا يتعارض مع أنظمة وقوانين الدولة المضيفة، يتمتع المستثمر العربي مع أفراد أسرته بحق الدخول والإقامة والانتقال والمغادرة بحرية (...) ولا تفرض قيود على هذا الحق إلا بأمر قضائي».

وكان الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية في الجامعة العربية محمد التويجري أعلن أن «قوانين الدول العربية طاردة للاستثمار»، كاشفاً عن «قصور كبير» في اتفاقية انتقال رؤوس الأموال التي أقرت العام 1980.

ويتطلب إقرار الاتفاقية العربية للاستثمار البيني إحداث إصلاحات حقيقية في التشريعات والقوانين لأن الاستثمار يرتبط بشكل وثيق بقضية البطالة ومعدلها 16 في المئة عام 2011.

وأكد تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن البطالة تتراوح بين 50 في المئة في جيبوتي و0,5 في قطر. كما يبلغ عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية 17 مليوناً.

ومن العوامل التي ساعدت في ارتفاع معدلات البطالة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول العربية والتي انخفضت من 68,7 مليار دولار العام 2010 إلى 43 ملياراً العام 2011، أي بنسبة 37 في المئة.

وأضاف الأمين العام «نؤكد ضرورة استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية العام الجاري، والعمل على إتمام باقي متطلبات الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني وصولاً للتطبيق الكامل عام 2015».

ودعا إلى «زيادة حجم التجارة العربية البينية».

يذكر أن المنطقة الحرة أقرت العام 1998 على أن تنتهي الترتيبات اللازمة العام 2005.

من جهته، قال وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحافي تلا الجلسة الختامية للقمة «يجب تغيير قوانين الاستثمار، هناك تعقيدات حقيقية أمام انتشار السلع والاستثمارات في العالم العربي والكل يعترف بذلك».

وحجم الاستثمارات البينية العربية هزيل فهو لا يتجاوز 25 مليار دولار الأمر الذي يتطلب قفزة كبيرة في هذا المجال للحد من البطالة وإيجاد فرص عمل للشباب بما يعزز الاستقرار في الدول العربية، وفقاً للتقرير.

نبيل العربي يتلو «إعلان الرياض»

بدوره، قال وزير المال السعودي إبراهيم العساف إن إقرار الاتحاد الجمركي العام 2015 من شأنه أن «يزيل عقبة رئيسية أمام زيادة حجم المبادلات التجارية».

من جهة أخرى، قال العربي إن القمة المقبلة ستعقد بعد عامين في تونس بعد أن تنازل لبنان عنها على أن تعقد القمة في بيروت العام 2017.

وتابع أن القادة «رحبوا بمبادرة» العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز زيادة رساميل الشركات العربية المشتركة بنسبة خمسين في المئة.

ونسبة الزيادة ذاتها لصندوق دعم مشاريع القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقته الكويت خلال قمة العام 2009.

وتم توفير 60 في المئة من رأسمال هذا الصندوق البالغ ملياري دولار، أي 1,2 مليار دولار من خلال مساهمة 15 دولة حتى الآن ليبلغ مجموع القروض التي خصصها للشركات 245 مليون دولار.

وأوضح العساف أن السعودية والكويت ساهمتا بمليار دولار مناصفة من الأموال المدفوعة.

بدوره، أكد الفيصل أن مبادرة الملك عبدالله ستعمل على «توفير 10 مليارات دولار إضافية للمؤسسات والشركات العربية المشتركة» مثل صندوق النقد العربي وغيره.

ورداً على سؤال حول التعاون مع الدول التي شهدت تغييرات أساسية خلال حركات الاحتجاج الشعبية، أوضح الفيصل أن القمة تأتي في ظل «تطورات ما يسمى الربيع العربي (...) والمشكلات الاقتصادية أبرز مسبباته».

وأضاف «لقد زاد عدد القادمين إلى المملكة من مصر بأكثر من 500 ألف شخص كما دعمنا الاقتصاد بمبلغ 3,750 مليار دولار».

«بيتك» يشيد بمبادرة العاهل باحتضان البورصة العربية

■ المنامة - بيتك

□ أشاد بيت التمويل الكويتي – البحرين (بيتك – البحرين) بمبادرة عاهل البلاد جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، إعلان احتضان البحرين مشروع البورصة العربية المشتركة، ومنح المشروع قطعة أرض مناسبة لإقامة المقر الرئيسي عليها دعماً من جلالته للمشروع وتقديراً لجهود مؤسسيه، وتعكس هذه المبادرة اهتمام مملكة البحرين بتعزيز التكامل الاقتصادي العربي البيني، وتيسير تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات العربية والدولية واستقطاب رؤوس الأموال المهاجرة لمشاريع التنمية في الوطن العربي انطلاقاً من مملكة البحرين.

عبدالحكيم الخياط

ويهدف مشروع البورصة العربية المشتركة إلى إقامة بورصة سوق مال عربية مشتركة بمواصفات عالمية، وتوفير حاضنة متخصصة تضم مشاريع نوعية، وتوفير ملاذ آمن لرؤوس الأموال المحلية والإقليمية وجذب الرساميل الأجنبية والمهاجرة، وتسخير وسائل التقنية الحديثة لتيسير تدفق الاستثمارات عن بعد ونقل فرص الاستثمار العربية الكامنة إلى مراكز المال العالمية الرئيسية، وتقديم خيارات تمويل تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في توفير فرص عمل متناهية ضمن مشاريع السوق المدرجة، وتوفير حاضنة عالمية لمنتجات التمويل الإسلامي بطرق غير تقليدية، وتعميق المصالح العربية المشتركة بما يعزز الاستفادة من المزايا النسبية في الوطن العربي.

وقد عقد مؤخراً لقاء جمع بين مؤسس ورئيس مشروع البورصة العربية المشتركة سفر الحارثي ورئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي – البحرين يعقوب ماجد والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي عبدالحكيم الخياط وأعضاء من إدارة بيت التمويل الكويتي – البحرين؛ إذ تم استعراض ومناقشة هذا المشروع وأهدافه وأبعاده وخطة تنفيذه على مستوى رفيع.

وبهذه المناسبة أعرب يعقوب ماجد وعبدالحكيم الخياط عن خالص تقديرهما وامتنانهما لجهود القائمين على مشروع البورصة العربية المشتركة برئاسة مؤسس ورئيس المشروع سفر الحارثي، مثمنين الأهداف التنموية التي يصبو إليها هذا المشروع للمساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وتحفيز التجارة والاستثمارات البينية وجذب الاستثمارات الأجنبية لها وتنمية إدارة التمويل الإسلامي وتطبيقاتها في الأسواق المالية العربية، متمنيين للقائمين على تنفيذ المشروع التوفيق والنجاح لتنفيذه وتحقيق أهدافه.

«ألبا» ترعى «ندوة الألمنيوم» للعام 2013 بالولايات المتحدة

■ المنامة - ألبا

□ قامت «ألبا» برعاية «ندوة الألمنيوم» للعام 2013 التي نظمتها مؤسسة «بلاتس» في الفترة 20 – 22 يناير/ كانون الثاني 2013 في فندق «ديل كورونادو» في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأميركية.

وكان موضوع «ندوة الألمنيوم» لهذا العام – الفرص الجديدة في الأسواق العالمية التي تشهد تقلبات، وعام 2012 بدأت «ألبا» بتصدير منتجاتها إلى أسواق أميركا الشمالية في إطار توسعها العالمي.

جاءت رعاية ودعم شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) لندوة الألمنيوم 2013 تأكيدا لالتزام الشركة المتواصل بالمشاركة مع أقرانها في صناعة الألمنيوم في في الملتقيات العالمية التي تعزز من توسع وانتشار الألمنيوم فيما بين مختلف الأقاليم.

ونظمت ندوة الألمنيوم 2013 مؤسسة بلاتس، وهي مزود عالمي في مجالات الطاقة والبتروكيماويات ومعلومات المعادن.

وكان موضوع الندوة هو «الفرص الجديدة في الأسواق العالمية التي تشهد تقلبات» وقد تناول هذا الموضوع عدد من المتحدثين الذين يمثلون الشركات الكبرى المختصة بالألمنيوم والمعادن في العالم.

تعليقا على دعم «ألبا» ورعايتها لندوة الألمنيوم 2013 صرح الرئيس التنفيذي للتسويق بالشركة جان بابتيست لوكاس، قائلاً: «رغم التقلبات التي شهدتها أسعار بورصة لندن للمعادن خلال الأشهر القليلة الماضية، فإن الطلب على معدن الألمنيوم لايزال قويا مع إقبال المزيد من العملاء على استخدام الألمنيوم لصنع منتجاتهم النهائية. كما أن دعم البا لندوة الألمنيوم 2013 يؤكد التزامنا تجاه سوق أميركا الشمالية واستعدادنا للمبادرة بتلبية متطلبات عملائنا والموردين الحاليين والمحتملين».

يذكر أنه في عام 2012 بدأت ألبا تصدير منتجاتها إلى سوق أميركا الشمالية في إطار إستراتيجيتها للتوسع عالمياً مع استعدادات الشركة لتنفيذ مشروع التوسعة للخط السادس.

«تمكين» تدعم مشاركة 57 مؤسسة بحرينية في معرض الخريف 2013

■ المنامة - تمكين

□ قامت «تمكين» بتقديم الدعم إلى 57 منشأة بحرينية متخصصة في مجال المنتجات الاستهلاكية للمشاركة في معرض الخريف 2013 وذلك من خلال برنامج «ترويج»، أحد البرامج الرئيسية التي تنضوي تحت مظلة دعم تطوير المؤسسات. ويعتبر المعرض من أكبر المعارض التجارية المختصة بالمنتجات الاستهلاكية والذي يستقطب في كل عام زوارا من البحرين والدول المجاورة. ويقام المعرض في مركز البحرين الدولي للمعارض والمؤتمرات لغاية 31 يناير/ كانون الثاني الجاري.

كما زاد عدد المستفيدين اطراداً بالمقارنة مع معرضي الخريف للعامين 2011 و2012، فالبرنامج بدايةً دعم 6 مؤسسات للمشاركة في معرض 2011، وشهد نسبة نمو تقدر بأربعة أضعاف لمعرض 2012 وذلك من خلال دعم 32 مؤسسة. أما بالنسبة لمعرض هذه السنة، فازداد عدد المستفيدين بنسبة تبلغ تقريباً الضعف ليصل العدد إلى 57 مؤسسة.

يشار الى أن برنامج «ترويج» هو برنامج للتمويل المشترك صمم لدعم المؤسسات ومساعدتها على تحقيق الاستدامة، وذلك عبر توسيع مدى انتشار منتجاتها وخدماتها من خلال المشاركة في معارض تجارية محلية وإقليمية رئيسية.

وفي هذا الصدد، قال مدير أول قسم دعم القطاع الخاص في «تمكين» محمد بوجيري: «يعتبر قطاع المنتجات الاستهلاكية من القطاعات الاقتصادية المهمة، وبالتالي فإن دعم مشاركة المؤسسات البحرينية في هذا الحدث المرموق أمر أساسي لتحقيق أهداف تمكين التي تتضمن دعم القطاع الخاص والتي تتوافق مع رؤية البحرين الاقتصادية 2030».

ومنذ انطلاق المرحلة الثالثة لبرنامج دعم تطوير المؤسسات خلال شهر فبراير/ شباط من 2012، استفادت نحو 580 مؤسسة من برنامج ترويج والذي تم توفير أكثر من مليوني دينار من خلاله.

يشار الى أنه بإمكان جميع رواد الأعمال البحرينيين ممن يستوفون شروط الاستفادة من برنامج «ترويج» التسجيل للمشاركة في المعارض المحلية والدولية المقبلة عن طريق تقديم طلباتهم مع جميع المستندات المطلوبة لوكالة دعم تطوير المؤسسات وذلك قبل عشرة أيام من افتتاح المعارض المحلية وثلاثين يوماً للمعارض الخارجية.

وبرنامج تمكين لدعم تطوير المؤسسات يشتمل على البرامج التالية بالإضافة إلى برنامج «ترويج»: برنامج تطوير الأعمال (استشارة) للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي وتحديد رؤية وأهداف المؤسسة، وبرنامج الدعم الفني (تقنية) الذي يوفر الدعم في شراء أحدث الأدوات والمعدات للشركات، وبرنامج أنظمة إدارة الجودة (جودة) للمساعدة على تخطيط وتطبيق أعلى معايير الجودة العالمية، وبرنامج دعم التسويق (تسويق) لتوفير الدعم في تصميم وتطبيق استراتيجيات تسويق واتصالات فعالة. هذا اضافة الى «برنامج دعم المؤسسات الكبيرة» لدعم امتلاك المعدات والتقنيات الصناعية لتحسين أدائها وزيادة قدراتها.